متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر . الواقع والآفاق .

The requirements for achieving food security in Algeria- reality and prospects –

مريم علواني

جامعة محمد خيضر بسكرة، meriem.allouani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/16 تاريخ القبول: 2021/04/29 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

تعمل الجزائر على الإهتمام بالقطاع الزراعي كسبيل لتحقيق أمن غذائي مستدام من كل الجوانب وسد الفجوة الغذائية، وهذا بالعمل على إدخال التوازن الهيكلي للصادرات والتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الإستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، لهذا تتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية ومادية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة، ولأجل تحفيزا لإنتاج الزراعي عملت على وضع استراتيجيات تنموية جديدة لأجل فتح أبواب تنموية ناجحة بجملة التدعيمات والأطر التنظيمية والقانونية، لكن المشاكل التي يعاني منها القطاع سواء استغلال الطاقات الإنتاجية وغياب التأطير الفني والإرشاد وضعف التسيير والتنظيم وكذا التقلبات المناخية جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفية والصحة النباتية، إلا أن التحدي الكبير والمهم هو الرفع من انتاجية الهكتار الواحد من المنتوج الزراعي الذي له صلة وثيقة بالأمن الغذائي وتحقيق هدف الإكتفاء الذاتي المبني على الإنتاج الوطني.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي ؛ الجزائر؛ السياسات التنموية ؛الإنتاج الوطني.

Abstract:

Algeria is working to pay attention to the agricultural sector as a way to achieve sustainable food security from all sides and bridge the food gap, and this is by working to introduce a structural balance of exports and to get rid of dependence on the outside in the field of importing consumer products and achieving food security, so efforts are multiplied to provide all the financial and material resources needed for agricultural development. With humanity to reach the desired goals, and in order to stimulate agricultural production, I worked on developing new development strategies in order to open successful development doors through a combination of reinforcements and regulatory and legal frameworks,but the problems that the sector suffers from,whether the exploitation of productive capacities,the absence of technical supervision and guidance,poor management and organization, as well as climate fluctuations have made the performance of this sector weak. Despite the efforts made by the state aimed at activating the role of the agricultural sector in the national economy by adopting government policies and programs for agricultural and rural renewal and plant health, the big challenge and the most important thing is to increase the productivity of one hectare of agricultural product that is closely related to food security and achieving the goal of sufficiency. Self-based national production.

Keywords: Food security, Algeria, development policies, national production.

المؤلف المرسل: مريم علواني، **الإيميل**: meriem.allouani@univ-biskra.dz

مقدمة:

في ظل تزداد أهمية الأمن الغذائي مع تزايد الوتيرة السكانية ومنه زيادة الطلب المحلي الذي لم يساير زيادة مواتية في الإنتاج يحدث ما يعرف بالفجوة الغذائية، والتي تمتد عن طريق اللجوء إلى الاستيراد يحظى الأمن الغذائي باهتمام معظم الدول النامية خاصة ذات الدخول المنخفضة، وذلك من أجل ضمان مستوى مرتفع من الأمن الغذائي للأفراد وبالتالي تجنب أزمات ومجاعات غذائية. وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز في أمنها الغذائي، وخلال الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام بمشكلة الأمن الغذائي بعدما أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء أحد السمات البارزة للاقتصاد الجزائري مما يزيد من تبعيتها الغذائية للخارج وهذا يشكل خطورة على الاقتصاد الجزائري.

هذا الوضع يحتم عليها إيجاد حلول وسياسات لمواجهة مشكلة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: ما هي السياسات المعتمدة من طرف الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي؟ بالاعتماد على فرضية مفادها : تهتم السياسات التنموية في الجزائر بالقطاع الزراعي لسد الفجوة الغذائية وتحقيق أمن غذائي مستدام. يهدف المقال إلى معالجة اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر في ظل السياسات التنموية المعتمدة ومدى تحقيقها للاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الغذائية للخارج بالاعتماد على الإنتاج الوطني.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال وصف ظاهرة الأمن الغذائي في الجزائر وتحليلها بمختلف أبعادها، بالاعتماد على سياسات وخطط مدروسة مسبقا.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

ظهر مفهوم الأمن الغذائي في أعقاب أزمة الغذاء العالمية في النصف الأول من السبعينات[1]،ويرتبط تحقيق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي والسليم من الناحيتين المادية والاقتصادية لحياة صحية، وقدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكاف[2]، ويتفرع عن الأمن الغذائي مفهوم السيادة الغذائية حيث تتعرض الدولة التي تعاني نقصا في الإكتفاء الغذائي إلى تهديد سيادتها وعرقلة مسارها التنموي[3].

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشيطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"[4].ولقد اعترف إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي في تقريره الصادر لعام 1996 " بالطابع المتعدد الجوانب للأمن الغذائي"، حيث وضع الأمن الغذائي ضمن إطار واسع وذلك من خلال ارتباطه بالقضاء على الفقر، والاستقرار الأمني، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتجارة النزيهة ومجابهة الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان[5]. ويقدر عدد العاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ما بين (2013-2015) حسب آخر احصائيات منظمة التغذية والزراعة ب 875 مليون نسمة على مستوى العالم ككل؛ أي 13% من سكان العالم[6]. ومن بين الأسباب التي تهدد الأمن الغذائي في الدول العربية حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009.

1. عوامل داخلية: التي ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة وتتمثل في:

. حجم السكان ومستوى احتياجاتهم.

. امكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية.

. الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه على الأفراد.

2. عوامل خارجية: التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة وتتمثل في:

. موارد النقد الأجنبي التي يمكن جلبها عن طريق الصادرات.

. مدى توفر الغذاء في السوق العالمية ودرجة استقرار الأسعار.

. مدى توفر معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية[7].

يرتبط الحصول على الغذاء الكافي ارتباطا وثيقا بالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهو حق من حقوق الإنسان المكرسة في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية والإقليمية التي نصت كلها على ضرورة توفير الغذاء بكمية ونوعية كافية لتلبية حاجات الأفراد باستدامة.

ثانيا: المخططات التنموية للنهوض بقطاع الزراعة في الجزائر وتحقيق أمنها الغذائي

بالرغم من كل المقومات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي في الجزائر إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف، ففاتورة الغذاء تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا لتصنف الجزائر ومنذ 2005 ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للغذاء. ومن جهة أخرى فقد صنف تقرير دولي الجزائر ضمن المراتب الأخيرة من بين 105 دولة كانت محل دراسة أقيمت حول الأمن الغذائي العالمي سنة 2012، لتحتل المرتبة 73 من بعد كل من تونس والمغرب رغم أن هذين البلدين المجاورين يعانيان من أثار الأزمة الاقتصادية العالمية عكس الجزائر التي تنعم باستقرار مالي[8] .

1 . السياسة الزراعية:

قامت الدولة بتهيئة مخططات تنموية للخروج من حالة الركود والعجز الذي مازالت تعانيه في معظم المنتوجات الزراعية على غرار المخطط الوطني للتنمية الريفية مرفقا بمخطط الدعم الريفي (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية).

. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

أولت الحكومة الجزائرية اهتمامها بقطاع الفلاحة، حيث رسمت خطة ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي، الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها، وهذا بوضع برنامج تنموي سمي "بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، وتم إطلاق هذا البرنامج في السداسي الثاني من سنة 2000[9] لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية المبرمجة من طرف الهيئات الوصية على القطاع، عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع والعمليات، ولتأطير وتنشيط هذا البرنامج سطرت الجهات الرسمية جملة من البرامج لدعم وتحفيز القطاع الفلاحي والمتمثلة فيما يلي[10]:

. دعم تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم، وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية، أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووجدانها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

. دعم استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

عقد الإمتياز الفلاحي : هو عقد إداري يترتب عنه عدة آثار كما هو الحال في العقد المدني وذلك بمجرد إبرامه تبعا للقواعد العامة المتبعة في العقود الإدارية ومن تاريخ شهره في المحافظة العقارية بصفة خاصة بالنسبة لعقد الإمتياز الفلاحي، ومن ثم فإن آثار عقد الإمتياز تؤدي إلى إنشاء إلتزامات في ذمة طرفي العقد، يترتب عن الإخلال بها قيام مسؤولية الطرف المخل بالتزاماته طبقا لمبدأ القوة الملزمة للعقد[11] .

ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم (رقم 483.97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997)، المحدد لكيفية منح قطع الأراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، والسهبية والجبلية[12]، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف، وانجراف التربة ، واسترجاع التوازن البيئي. كما يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب عمل على مدار ثلاث سنوات.

. أجهزة الدعم والتأطير لتنفيذ هذا البرنامج: تم تخصيص ميزانية معتبرة للقطاع الفلاحي من خلال ميزانية التجهيز الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، التي تم من خلالها إنشاء مجموعة الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية، وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية.

جدول يبين لنا الإعتمادات المالية الإضافية المقررة لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009

- الوحدة بالمليار دينار

البرامج	المبالغ المخصصة
السكن و العمران	555
التكوين المهني	58,5
الصحة و السكان	85,5
البرامج البلدية للتنمية	2000,00
النقل	700,00
منشآت الري	393,00
الفلاحة و التنمية الريفية	300,00
تهيئة الإقليم و البئة الريفية	36,5
التعليم العالي و البحث العلمي	141
التربية الوطنية	200,00
إنجاز منشآت الشعائر الدينية	10,00

المصدر: برنامج دعم النمو التكميلي للفترة من (2005 – 2009)

إن جملة البرامج التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من أجل الخروج من حالة الركود التي تعانيها المناطق الريفية، ولأجل تعزيز السياسة الزراعية من مختلف جوانبها لتحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح الأمر المنشود لدى المجتمع.

بالرغم ما حققته السياسات الزراعية من جملة الإصلاحات التي أقرتها الدولة والعمل على تطوير الإنتاج بشكل خاص، إلا أن هذا الإصلاح لم يرق إلى المستوى المطلوب للخروج من هاجس التبعية الغذائية، ويرجع هذا العجز بالدرجة الأولى إلى الإختلالات الهيكلية التي يعرفها القطاع الزراعي، وتم تصنيف هذه المشاكل إلى:

1. المشاكل المتعلقة بالعوامل الديمغرافية: إن التزايد السكاني من مسببات مشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا لاحظنا أن حجم السكان في تزايد سريع يقابله تناقص في معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وهذا ما يؤدي إلى اختلال على مستوى العرض والطلب على الغذاء، كما أن التزايد قد يؤدي إلى تغير جوهري في توزيع السكان بين الأرياف والمدن، وهذا ما يؤدي بالهجرة نحو المدن إلى نقص في تعداد السكان في الأرياف.

2. المشاكل المتعلقة بالعوامل الطبيعية: تعتبر العوامل الطبيعية بمثابة الركيزة الأساسية لتهيئة زراعة جيدة، سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

أ . مشاكل متعلقة بنوعية الموارد الأرضية:

- الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، وتتمثل في مجموعة أعمال التجريف والتبوير، والبناء على الأراضي الفلاحية.
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات زراعية؛ والتي ترجع أسبابها إلى انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى[13].وكذلك صغر المساحة الزراعية التي لا تتجاوز نسبة 3.2%،واكتساح الطابع الصحراوي على المساحة العامة ب 89%.
- غزو الإسمنت المسلح للأراضي الفلاحية الذي مس 130 ألف هكتار خاصة في سهل متيجة.

ب . الكوارث الطبيعية: (الجفاف، تذبذب الأمطار، التصحر، الفيضانات،...) .

ج . قلة الموارد المائية: فقد بلغ العجز المائي في الجزائر حوالي 15.7 مليار م^3، باعتباره من أهم الموارد التي تساعد على تهيئة مساحات زراعية جيدة، ويرجع هذا النقص إلى أن معظم المساحات الزراعية تعتمد في ريها على الأمطار، وإلى عدم انتظامها من منطقة لأخرى من منطقة لأخرى، وندرة الموارد المتجددة للمياه، وغياب الإرادة المناسبة، وضعف التنسيق في تنفيذ السياسة المائية.

3. المشاكل المتعلقة بالعوامل التكنولوجية: تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاجية والإنتاج، وأهم هذه المشاكل:

- مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج: تؤثر من ناحية كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، ومستلزمات الإنتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية (البذور، الأسمدة، المعدات الفلاحية اللازمة ...).
- ضعف الإرشاد الفلاحي الذي يعتبر من العوامل المهمة لتنمية القطاع الفلاحي، وهذا الضعف راجع إلى ضعف الرواتب والحوافز.
- ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي، مما يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة.
- غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.

3. المشاكل المادية: ومنها:

- ندرة الموارد المادية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب.
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي وضعف الخدمات الزراعية (اعتماد التقنيات التقليدية).
- عدم التركيز على سياسات أمن غذائي بديلة كسلامة الغذاء واستقرار العروض من سلع الغذاء في الأسواق ، والتركيز فقط على سياسات الاكتفاء الذاتي.
- التقليص في الجانب التنموي الاستثماري في القطاع الإنتاجي[14].

4. مشكلة العقار الفلاحي: تعتبر من بين العقبات المعرقلة لتطور قطاع الفلاحة، وهذا يرجع إلى إتباع سياسات غير واضحة؛ فمثلا الإصلاح الذي كان في سنة 1987 زاد من تعقيد توزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات (فالأرض أصبحت عرضة للنهب والاستغلال غير العقلاني)،وفي سنة 1992 عرف نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة انخفاضا من 0.29 هكتار إلى 0.20 هكتار في سنة 2000.كما يرجع إلى افتقاد القطاع الفلاحي لحقوقه بسبب دعم تسوية عقود الملكية لأكثر من 3 ملايين هكتار (أي ما يعادل 3/2 من المساحة التابعة له زيادة على تعقيد عملية الميراث)،كما أن عدم إرجاع حقوق الملاك المؤمنين بسبب استغلال أراضيهم في المشاريع العامة، لم يتم تعويضهم بأراضي أخرى، أو عدم التقييم الحقيقي للأراضي، وهذا على الرغم من تعديل القانون(90-25) المتضمن التوجيه العقاري لإمكانية تسوية النزاعات.

2 . سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تمثل الفلاحة عنصرا استراتيجيا بديلا في العمل على خلق الثروة والمساهمة في عملية التشغيل وفي التنمية الاقتصادية ككل، وكذلك إنها البديل المهم في إنعاش الأمن الغذائي من كل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية. وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر مجموعة من الأهداف ضمن خطة خماسية للتنمية لفترة (2010 . 2014) والهدف منها هو تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع الجزائري، ويمكن رصدها على النحو التالي:

أ . تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار: جاء قانون التوجيه المعتمد سنة 2008 الذي يعمل على تحديد وسائل حماية وترقية وضبط القطاع الفلاحي وتنظيم المهنة، وتحديد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية ...إلخ عن طريق الامتياز، من خلال تهيئة شبكات المياه، تكثيف برامج الحبوب والخضر وغيرها من المواد الاستهلاكية، ومن بين القرارات التي يمكن اتخاذها هي إعادة تنظيم مؤسستين لتسيير مساهمات المنتجات الحيوانية[15].

ب . مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي: ويهدف هذا الدعم إلى:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يرهق استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.
- تمويل ترسانة التدابير إلزامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة.
- التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد " القرض الرفيق" من خلال تحمل كافة الأعباء المتعلقة به.

ج . دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة: تهدف الدولة من خلال هذه الإستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي الذي من المتوقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال هذه الفترة، ويتمحور هذا من خلال العمل على توسيع المساحات المسقية إلى أزيد من 20 ألف

هكتار، بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال البلاد، الهضاب العليا ...إلخ[16].والعمل على وضع مجموعة من التدابير والأسس الرشيدة لإنجاح هذا المجال ومنها:

- ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 80% من المياه المتاحة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل من فائض مياه الري عن طريق المصارف خاصة في الأراضي القديمة التي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة.
- وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام الماء.

د . تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي: تم التسخير لهذا القطاع حوالي 70 مزرعة عمومية لإنتاج البذور والأغراس والحيوانات الولودة ذات الجودة العالية، إضافة إلى تحديث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحليب، وعلى صعيد آخر فهذه السياسة يتم السعي من خلالها إلى تنمية الطاقات الوطنية لضبط سوق المنتجات الفلاحية، فبعد أن تم استحداث تراتيب جديدة للتدخلات العمومية من أجل ضبط الأسعار المعروضة على المنتجين، تعمل الحكومة على تعزيز القدرات العمومية للضبط في ميادين تخزين الحبوب بحجم 8 ملايين قنطار، و80 مخزونا للتبريد بطاقة إجمالية تقارب مليون م^3 وغيرها.

أما بالنسبة لدور العقار في سد الفجوة الغذائية، فإن البرامج التنموية التي جاءت بإستراتيجية متكاملة لتطوير القطاع الفلاحي سواء في مجال الري أو السكن الريفي أو استصلاح الأراضي، وتوسيع شبكات التوصيل بالغاز والكهرباء وبناء السدود، فكلها تصب في صالح الاستغلال الأمثل والرشيد للعقار الفلاحي، مكملة بذلك لبعض القوانين المتعلقة بالعقار الفلاحي والمحافظة عليه، وتتجسد أهمية العقار فيما يلي :

- التخفيف من التبعية في مجال الغذاء التي تؤرق الحكومات، فالغذاء أصبح أداة ضغط من الدول المصدرة للغذاء، حيث انتقلت التبعية من الغذاء إلى ضغط سياسي واقتصادي على الدول المستوردة.
- زيادة الصادرات من السلع الغذائية، وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة المنتجات المستعملة في الصناعات الغذائية لتطويرها ومساهمتها في زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- الاستغلال الرشيد للعقار الفلاحي وتوفير التمويل اللازم يسهم في التخفيف من ظاهرة النزوح الريفي وإيجاد المزيد من مناصب الشغل.
- المساهمة في التنمية البيئية المستدامة[17] .

كل هذه الجهود تهدف من أجل الارتقاء والنهوض بالقطاع الزراعي بشكل تتوفر عليه كل متطلبات الغذاء للأفراد، والمحافظة على متطلبات الأجيال القادمة، من أجل تحقيق سياسة زراعية مستدامة ذات بعد تنموي ناجح.

3 . سياسات دعم الإنتاجية:

يعتمد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي على مواصلة الجهود التي انطلقت من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) سنة 2000، ويستهدف في هذا الإطار زيادة الإنتاج الفلاحي بما فيها الصادرات من المنتجات الفلاحية، كما يضع من بين أهدافه الرئيسية استقرار سكان الأرياف ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص 55.9 مليار دج للقطاع الفلاحي من إجمالي قيمة البرنامج.

4 . دور سياسة الحوافز الضريبية في القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي:

لعبت الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين في القطاع الفلاحي دورا كبيرا في زيادة حجم الاستثمارات سواء في مجال تربية الحيوانات خاصة شعبة اللحوم البيضاء، بحيث زادت من العدد الإجمالي للمستثمرين، وهو ما انعكس إيجابا على أسعار اللحوم البيضاء في الأسواق المحلية. وفي المجال الزراعي كان لها أثر كبير على عمليات استصلاح الأراضي السهبية والزراعية، كما ساهمت في ارتفاع المحصول الزراعي في مجال الخضر والفواكه خاصة شعبة الخضر (البطاطا والبصل)، كما زادت من حجم الإنتاج من التمور الموجهة لعمليات التصدير والاستهلاك المحلي[18].

5 . تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه:

من المعلوم أن نمو الدخل الزراعي يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور الأراضي من خلال عدم النزوح إلى المدن، فيقود نمو الدخل الريفي إلى نمو أسواق المنتجات المتنوعة، والمنتجات الملائمة للحالات البيئية في الأراضي الحدية، وتخلق زيادات الدخول فرصا أكثر لتكامل النظم الزراعية. وذلك من خلال العمل على توقيع عقود النجاعة للتجديد الفلاحي والريفي، لعلها من بين الإجراءات الجديدة التي مست هذا القطاع من أجل عصرنة وفق معايير الدول المتقدمة، وهذا من خلال التحول من بلد مستهلك إلى منتج في أفق 2014،حيث تم إمضاء عقود النجاعة في الفترة الممتدة بين 14و22 جانفي 2009 بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة، وممثلي 48 ولاية عبر الوطن، مدراء المصالح الفلاحية، ومحافظي الغابات ولقاءات جهوية أخرى كان هدف السلطات هو تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر مطلبا أساسيا وهدفا مشتركا في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق العالمية خاصة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول، حيث تعزز مطلب تحقيق التنوع في الإنتاج الوطني، وفي مقدمته الإنتاج الفلاحي الغائب عن المعادلة الاقتصادية والمستقبلية للجزائر[19]،فالمغزى من كل هذه التدعيمات هو رفع مستوى هذه السياسات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

6. تشجيع الاستثمار في الزراعة:

عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات تطورات هامة، وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد بانتقالها إلى اقتصاد السوق، الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خاصة مع صدور قانون الاستثمار (93 . 12) سنة 1993،وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها الدولة، والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي، خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير وسائل الدعم المالي والمعنوي، والاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي في مجال البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض، بالإضافة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي وسع من مجالات الاستثمار الزراعي ليشمل جميع الفروع النباتية والحيوانية، وكذا التطورات التي عرفتها قوانين الاستثمار التي تهدف إلى تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة في المجال الزراعي

لتحقيق أهداف الدولة والمتمثلة في توسيع الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتوفير مناصب شغل للسكان والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

ثالثا ـ التطلعات المستقبلية للسياسات الزراعية المستدامة لأمن غذائي جيد:

إن من أجل بناء استراتيجيات مستقبلية للسياسات الزراعية في ظل أمن غذائي كافي لجملة احتياجات الأفراد، تعمل الجزائر على الدخول في شراكات وتكتلات مع دول كانت أو منظمات من أجل الخروج من هاجس الفجوة الغذائية وترقية المنتجات الزراعية، إلى عمليات التصدير إلى الأسواق العالمية، وبناء على نهج بحثي علمي متكامل من كل الجوانب بعيدا على كل الضغوطات والمشاكل بتجاوزاتها بشكل أكاديمي يخدم مصلحتها ويفتح الباب أمام تطلعات تجارية في الأسواق العالمية.

1. تفعيل التنمية الزراعية لأمن غذائي مستدام :

تعتمد متطلبات تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي على جملة من الركائز، والتي يمكن إجمالها في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدراتها التنافسية والإنتاجية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفيا، حتى تستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي، ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والادخار المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة، وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري[20].

ولأجل تحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي مستدام لابد من تحقيق جملة من الأهداف[21]:

- الارتقاء بالمستوى المعيشي للأرياف؛ وذلك من خلال إيجاد نظام زراعي مستديم مع المحافظة على الموارد الزراعية والبيئية المحلية.
- الحد من الفقر في الريف في ظل استراتيجية عريضة لتحقيق التنمية الريفية المستديمة .

2. تفعيل البحث العلمي الزراعي لتأمين الطلب على الغذاء:

إن مستقبل الزراعة يجب أن تعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وإن أية استراتيجيات تستهدف تحسين الزراعة لابد من أن تعطي أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية ، وفي مجال المعلوماتية والهندسة الوراثية، وبيوتوكنولوجيا النباتات، وعلوم التربية والبيئة،...إلخ. وفي هذا الصدد، بدأت الجزائر تولي اهتمامها بهذا الجانب من خلال جملة من الأولويات التي تبنتها في هذا المجال، والتي تكمل على النحو التالي:

- العمل على إنشاء برنامج وطني للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي، وذلك بإشراك ممثلين من كل الفئات ذات الصلة، والعاملين في الجامعات ومعاهد البحوث والقطاعات الصناعية والحكومة والمؤسسات الممولة سواء الخاصة والعامة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية والتمويل المشترك للبحوث ذات الصلة بالأمن الغذائي.
- تبني أنجع السبل لتثمين نتائج البحوث وتوجهاتها إلى الواقع العلمي وكذا البحث الأكاديمي ليتماشى مع احتياجات المستخدمين[22].
- القدرة الاقتصادية للفرد الجزائري في الحصول على الغذاء على السلع الغذائية.

3 . تفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية:

إن مساعي الجزائر في تقوية وإقامة شراكات عالمية من أجل الانفتاح التجاري والمالي الذي بدأته منذ تبنيها للإصلاحات في عقد التسعينات، وهذا على جميع الأصعدة العربية والإفريقية، والمتوسطية، والعالمية، موازاة مع ذلك عرف حجم الدين الخارجي للجزائر تراجعا خلال العشرية الأخيرة وبالنتيجة تراجعت نسبة قائمة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام منتقلة من 46.1 % سنة 2000 إلى 2.81% سنة 2009[23].

لإنجاح هذه الجهود، وتركيزا على تحقيق أمن غذائي كافي لكل المتطلبات لابد من تعزيز وتفعيل هذا التكامل بين الدول العربية للقضاء على العجز الغذائي القطري، ومن ثم العربي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فهذه العملية قد نقول عليها انها ستتعدى حدود الإمكانية القطرية، وهي تتطلب الجهود الفعلية والاستفادة

من الموارد المتاحة ، وفقا لاستراتيجيات مضبوطة ساهمت في تفعيل هذا التعاون أو التكامل، نذكر مجموعة منها:

- وضع خطة تطبيقية رامية إلى زيادة الرقعة المزروعة عن طريق الاستصلاح وتحسين سبل الري، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز البحث العلمي بفرض مضاعفة الإنتاج للمحاصيل والسلع الزراعية، وفي مقدمتها الحبوب.
- التعاون العربي لبناء مخزون استراتيجي قومي من الحبوب، ولاسيما من القمح يكفي لتلبية احتياجات المنطقة لفترة زمنية مناسبة.
- تشجيع الاستثمار من أجل فسح المجال الخاص بتوفير المناخ المناسب والاهتمام أكثر بالتصنيع الزراعي والغذائي العربي ضمن خطة مدروسة.
- تنسيق السياسات الزراعية في مجال القوانين والأنظمة التجارية وتشريعات العمل المختلفة، وربطها بمختلف شبكات الاتصال المتطورة التي تتماشى مع المستجدات العالمية.

خاتمة:

يعتبر القطاع الزراعي الأداة أو السبيل اللازم لتحقيق أمن غذائي مستدام من كل الجوانب، لهذا تعمل معظم الدول على أخذ كل التدابير اللازمة للخروج من الثغرات الغذائية، الجزائر من بين الدول الساعية لمواجهة هذه التحديات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، ومن أجل سد هذه الفجوة أو المشكلة الغذائية أصبح على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي، وهذا بالعمل على إدخال التوازن الهيكلي للصادرات والتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع سواء من حيث توفيره لحاجيات السكان المتزايدة من المواد الاستهلاكية أو من حيث مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا تتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية ومادية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة، ولأجل تحفيز الإنتاج الزراعي عملت على وضع استراتيجيات تنموية جديدة لأجل فتح أبواب تنموية ناجحة بجملة التدعيمات والأطر التنظيمية والقانونية، والعمل على الدخول في

منطقة التجارة الحرة العربية والشراكة الأوروبية، إلا أنه ضئيل وهذا راجع لسبب ضعف الصادرات الجزائرية، وكذلك زيادة الواردات الجزائرية، وبذلك فإنه ليس بديلا لمسار متعدد الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، لكن المشاكل التي يعاني منها القطاع سواء استغلال الطاقات الإنتاجية وغياب التأطير الفني والإرشاد وضعف التسيير والتنظيم وكذا التقلبات المناخية جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا، إضافة إلى بقاء مشكلة التبعية للخارج في ميدان استيراد المواد الغذائية، دون نسيان العجز في الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية نتيجة عدم القدرة على رفع الصادرات، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج الحكومة في آفاق 2014،الخاصة بالتجديد الزراعي والريفي، الصحة النباتية، ودعم مدخلات الإنتاج من البذور والأسعار ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية، بالإضافة إلى حجم الاستثمار الفلاحي الذي قارب 5 ملايين دولار، إلا أن التحدي الكبير والمهم هو الرفع من انتاجية الهكتار الواحد من المنتوج الزراعي الذي له صلة وثيقة بالأمن الغذائي وتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي المبني على الإنتاج الوطني من خلال:

- تفعيل دور الإرشاد الزراعي في إنتاج المحاصيل الزراعية.
- زيادة المنتجات الحيوانية عن طريق انتاج أعلاف حيوانية من المخلفات الزراعية.
- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية.
- سياسات التوعية الغذائية لترشيد استهلاك الغذاء.
- تشجيع المؤسسات العمومية على الاستثمار في القطاع الزراعي، وبالتحديد شركة "سوناطراك "كونها تملك غلاف مالي يسمح لها بالاستثمار.
- اللجوء إلى تقديم تسهيلات تحفيزية للمستثمرين الخواص والأجانب، للاستثمار في المناطق الصحراوية بما يفتح آفاقا واسعة للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد في قطاع المحروقات.

الهوامش:

[1] – محمد سمير مصطفى،"الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد.52، 2010، ص.ص.137.136.

[2] – الطيب البكوش،"الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد.10، جوان 2003،ص.166.

[3] – صديق محمد الطيب، "الأمن الغذائي العربي ومحدداته (السودان نموذجا)"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد.34، 2009، ص.45.

[4] – رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد.01، 2008، ص.288.

5–. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة 27 .

http://www.fao.org/docrep/meeting/003/Y0527A.htm note2

[6]-The Food and Agriculture Organization Of The United Nation (FAO) ,The Internatinal Fund For Agricultural Development (IFAD) and The World Food Programme (WFP) The State Of Food Insecurity in The Wold 2013", The multiple dimensions of Food security", Rome, FAO, 2015, p.8.

[7]– رضا محمد هلال، "أمن الموارد وآثاره الإستراتيجية على الدول العربية "، مجلة السياسة الدولية، العدد.168، أكتوبر 2011، ص.19.

[8]– أحمد مصنوعة،"الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، الجزائر، الشلف 23. 24 نوفمبر 2014)، ص 02.

[9]– سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاديات البيئة (العراق: مديرية دار الكتب)، ص. ص.135 . 138.

[10]–المرجع نفسه، ص . 74.

[11]- نواري ايمان ،النظام القانوني لعقد الامتياز الاداري في التشريع الجزائري ،مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون اداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة 2015– 2014،ص.6

[12]– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، "الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998، ص . 14 .

[13]– مريم عربي، "آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية" (رسالة ماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2013 . 2014)، ص. 244.

[14]– أحمد مصنوعة، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع والمأمول"، مرجع سبق ذكره، ص.15

[15]– عائشة نساب، "إعادة الاعتبار للدور المنوط لسكان الأرياف في استدامة الأمن الغذائي: الجزائر نموذجا" (ملتقى دولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، جامعة الشلف، 23. 24 نوفمبر 2014، ص. 14.

[16]– زهيري عماري،أسامة عامر،"القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي و رهان الأمن الغذائي" – دراسة حالة الجزائر– (ملتقى حول : دور التأمين الزراعي لتحقيق التنمية الفلاحية من 2000– 2012،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير ،جامعة سطيف،04جوان 2014)،ص. 09 .

[17]– ليندة رزقي، "ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001 . 2014" (الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، جامعة الشلف، 23 . 24 نوفمبر 2014، ص.ص . 09 . 10.

[18]– علي عزوز،" الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي: حالة الجزائر" (ملتقى دولي حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية"، جامعة الشلف، 23 . 24 نوفمبر 2014) ،ص5.

[19]– عائشة نساب، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

[20]– نذير طروبيا، "تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها . الجزائر نموذجا ." (ملتقى دولي حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، 23 . 24 نوفمبر 2014)، ص.13 .

[21]– المرجع نفسه، ص. 13.

[22]– مراد علة،" إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر . قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي" (ملتقى دولي حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، جامعة الشلف، 23 . 24 نوفمبر)، ص.ص 12 . 13.

[23]– عياش بالعاطل، "سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر . دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الإنجازات "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2010 . 2011)، ص. 210.